

هيكل رأس المال المصارف التجارية الليبية وأثرها على تقييم كفاءة الأداء التشغيلي
(دراسة تطبيقية عن مصرف الجمهورية بليبيا للفترة المالية (2010 – 2023))

CAPITAL STRUCTURE OF LIBYAN COMMERCIAL BANKS AND THEIR IMPACT ON
EVALUATING THE EFFICIENCY OF OPERATIONAL PERFORMANCE
(AN APPLIED STUDY ON THE JUMHOURIA BANK IN LIBYA FOR THE FISCAL PERIOD (2010-2023))

تاريخ النشر: 2025/03/13

تاريخ القبول: 2025/03/02

تاريخ الاستلام: 24/02/2025

د. محمد اصميدة احمدي محمد بوعظمت¹

¹ جامعة بنغازي كلية الاقتصاد فرع الابيار، ليبيا، mohmed0923724117@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة الى معرفة الاثر الذي يمكن ان يحدثه مؤشرات هيكل راس المال مقاساً (الالتزامات الى حقوق الملكية، الالتزامات الى الأصول، الالتزامات الى راس المال، حقوق الملكية الى اجمالي الودائع، حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) على كفاءة الأداء التشغيلي مقاساً (كفاءة الأرباح: منفعة الأصول، مضاعف حقوق الملكية، العائد الى حقوق الملكية، العائد الى الأصول، العائد الى الودائع - كفاءة التكاليف: هامش الربح، التكاليف الى الإيرادات)، ومن خلال الدراسة التطبيقية لقوائم المالية لمصرف الجمهورية بليبيا لفترة الممتدة من 2010 الى 2023، وتوصلت الدراسة الى رفض الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لهيكل راس المال على كفاءة الأداء التشغيلي"، وقبول الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية لمعدل (الالتزامات الى الأصول) على كفاءة التكاليف"، أنه كلما زاد معدل (الالتزامات الى الأصول) بمقدار وحدة زاد كفاءة التكاليف بمقدار (591)، وقبول الفرضية السادسة للدراسة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لمعدل (الالتزامات الى راس المال) على كفاءة التكاليف"، انه كلما زاد معدل (الالتزامات الى راس المال) بمقدار وحدة زاد كفاءة التكاليف بمقدار (563)، وقبول الفرضية الفرعية السابعة للدراسة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) على كفاءة الأرباح"، أنه كلما زاد معدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) بمقدار وحدة زاد كفاءة الأرباح بمقدار (654) وحدة. وأوصت الدراسة الى عدم الاعتماد على التمويل بالدين، واستغلال وتوظيف الموارد المتاحة والاصول بشكل يخدم قدرة المصرف على تحقيق أعلى الربحية، وتعزيز قدرة المصرف في مراقبة تكاليفه.

الكلمات المفتاحية: هيكل راس المال؛ الأداء التشغيلي؛ مصرف الجمهورية؛ ليبيا

ABSTRACT

The study aimed to know the impact that can be caused by the indicators of capital structure measured (obligations to equity, obligations to assets, obligations to capital, equity to total deposits, equity to total assets) on the efficiency of operational performance measured (profit efficiency: asset benefit, equity multiplier, return to equity, return to assets, return to deposits - cost efficiency: profit margin, costs to revenues), and through the applied study of the financial statements of the Jumhouria Bank in Libya for the period from 2010 to 2023, The study reached the rejection of the main hypothesis of the study, which states that "there is a statistically significant effect at the level of significance ($0.05 \alpha \leq$) of the capital structure on the efficiency of operational performance," and the acceptance of the fourth sub-hypothesis of the study, which states "There is a statistically significant effect at a significant level of the rate (liabilities to assets) on cost efficiency", that the higher the rate (liabilities to assets) by a unit, the greater the efficiency of costs by (591.) And accept the sixth sub-hypothesis of the study, which states that "there is a statistically significant effect at the level of significant ($0.05 \alpha \leq$) of the rate (obligations to capital) on cost efficiency", that the higher the rate (obligations to capital) by the amount of a unit, the greater the efficiency of costs by (563.) And the acceptance of the seventh sub-hypothesis of the study, which states that "there is a statistically significant effect at a significant level ($0.05 \alpha \leq$) for the rate of (equity to total deposits) on the efficiency of profits", that the higher the rate of (equity to total deposits) by the amount of a unit, the greater the efficiency of profits by (654.) units. The study recommended not relying on debt financing, exploiting and employing available resources and assets in a way that serves the bank's ability to achieve the highest profitability, and enhancing the bank's ability to monitor its costs.

Keywords: Capital structure; operational performance; Jumhuriya Bank; Libya

1. المقدمة

بدأت في الخمسينات دراسات حول هيكّل رأس المال عندما ظهرت أول نظرية في هذا المجال والتي عرفت بالنظرية هيكّل رأس المال التقليدية والذي يرنص على ضرورة ان يكون هيكلية رأس المال بالأمثل صورة بشكل يحقق عائد أفضل ويعظم قيمة المؤسسة ويتوقف نجاح أي مؤسسة على طبيعة هيكّل رأس المال ، وكذلك الطريقة التي تقوم بها الشركة في اتخاذ قرارات هيكّل رأس المال تعد من أهم الامور تم بحثها في إطار الإدارة المالية (بعيوات، 2020). أن رفع الكفاءة أداء المصارف يأخذ موقعا هاما وبالأخص بفترة الانفتاح والعولمة في الاسواق المالية، حيث نتج عنها مزاوله المصارف أنشطتها من خلال أسواق شديدة المنافسة، سواء من قبل مؤسسات مالية او خادمية وفي ظل التطور الإقليمي والدولي على صعيد الأدوات والتقنيات والعمليات، مما يلزم المصارف التركيز على كفاءة أدائها في مختلف المستويات، لشدة المنافسة في السوق (جعدي وسليمان، 2013). لأن الكفاءة الدافع الاساسي لتعزيز وجود المؤسسة ويعتبر العامل الأكثر أهمية في لانجاز أهدافها، والشئ الرئيسي هو البقاء والاستمرار للوصول الى الاهداف والاستغلال الامثل للموارد والامكانيات المتوفرة، التي تهتم بها الكفاءة التشغيلية لاستغلال الموارد والإمكانيات المتاحة لتحقيق الاهداف بأقل تكاليف في مواجهة النمو والتطور. بشكل يحقق بتأيد قدرة هذه المصارف المالية والمادية باستمرار وتنمية الإمكانيات (ساسى وحيلة، 2023).

1.1 مشكلة الدراسة:

تشير معظم الدراسات ان تحديد هيكّل رأس المال في المؤسسات يتأثر بالعديد من العوامل تختلف اثرها من حيث الوقت والقطاع والبلد بين المؤسسات. وهذه العوامل تتوقف على تركيبة هيكّل رأس المال الذي تعمل فيه هذه المؤسسات رغم أختلاف درجة أثرها واختلف العلم في طريقة تحدد هيكّل رأس المال في المؤسسات التي تسعى إلى تعظيم قيمته السوقية، مع اتفاق الجميع ان الدين كمحدد في هيكّل رأس المال يزيد من قيمة المؤسسة السوقية بمقدار العبء الضريبي المجنب يقابله التعثر المالي نتيجة الدين ولذلك يجب التوازن بين الوفرة الضريبي والتعثر المالي عند تحديد الهيكل المالي (الزبيدي وسلامة، 2014). ان احتواى هيكّل رأس المال المؤسسة على أموال بالدين ينتج عنه وفرة ضريبية تؤدي الى ارتفاع التدفقات النقدية والمساهمة في رفع قيمة المؤسسة ، مما جعل من مصلحة أي مؤسسة تمويل أصولها بالدين، لكن نسبة الديون العالية تكون مصحوبة بالمخاطر التصفية (جوده، 2022). تهدف الوحدات الاقتصادية بتخصيص مواردها لغرض تحقيق الكفاءة الاقتصادية، كما ان الاقتصاديون أعطوا أهمية عظمى للكفاءة وهذا من خلال وصف اقتصادي جيفونز الكفاءة هي المشكلة الأساسية للاقتصاد ، والكفاءة هي الانتفاع من الإمكانيات المادية والبشرية بأقل تكلفة وجهد ووقت (جعدي وسليمان، 2013). وتعاني المصارف الليبية من انخفاض جودتها، وبنفس الوقت ارتفاع تكلفة هذه الخدمات، وعدم اتخاذ الإجراءات المطلوبة لمواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي من الاتقان والسرعة وغيرها. تتمحور مشكلة البحث الاساسية في قياس هيكّل رأس المال بالمصارف التجارية الليبية وأثرها على كفاءة الأداء التشغيلي والتي يمكن طرحها من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو أثر هيكّل رأس المال بالمصرف الجمهورية لليبيا على كفاءة الأداء التشغيلي؟ وللإجابة على التساؤل الرئيسي تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر هيكل رأس المال (LTE- ETD – LTCR – LTA – ETA) بالمصرف الجمهورية ليبيا على كفاءة الأرباح (EM – RTM – RTA – (RTD - AU ؟
- ما هو أثر هيكل رأس المال (LTE- ETD – LTCR – LTA – ETA) بالمصرف الجمهورية ليبيا على كفاءة التكاليف (RTI – CTI) ؟

وللوصول إلى إجابات حول تساؤل الدراسة، ستعتمد هذه الدراسة تحليل القوائم المالية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل) لعينة الدراسة من المصارف الليبية (مصرف الجمهورية) خلال الفترة من عام 2010 الى عام 2023م.

1.2 الدراسات السابقة:

- فيما يلي استعراض لبعض الدراسات الخاصة بهيكل رأس المال وكفاءة الأداء التشغيلي وذلك وفقاً للتسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث، وان هذه الدراسات سوف تساعد في إثراء الدراسة واشتقاق تساؤلات البحث وصياغة فرضياته:
- دراسة بورفييه (2011) بعنوان "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية": هدفت هذه الدراسة الى تقييم كفاءة المصارف الإسلامية في التحكم في التكاليف مقارنة مع المصارف التقليدية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المصارف التقليدية أكبر كفاءة من المصارف الإسلامية من حيث استغلال الأمثل او المزج بين الموارد المتاحة أو في المزج بين هذه الموارد للتحكم بالتكاليف.
 - دراسة البطراني (2017) بعنوان "الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي المصري ": هدفت هذه الدراسة الى قياس الكفاءة التشغيلية في المصارف المصرية، حيث تم دراسة عينة من المصارف التي تعمل في مصر ، وتم الاعتماد على خمس مصارف ، ثلاثة مصارف من القطاع العام، ومصرفين القطاع الخاص للفترة الممتدة من (2010-2014). وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: محدودية كفاءة مصارف القطاع العام مقارنة بمصارف القطاع الخاص من حيث تحقيق الربحية وانخفاض التكاليف.
 - دراسة الباز (2018) بعنوان "إطار تطبيقي ورؤية محاسبية لتحليل أثر هيكل رأس المال على ربحية المصارف التجارية في الأسواق الصاعدة": هدفت هذه الدراسة الى اكتشاف مستوي هيكل رأس المال في المصارف التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر من جانب ومستوى وربحية المصارف من جانب آخر، اعتمدت علي عينة مكونة من ثمان مصارف تجارية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2016 بالإضافة إلى تطوير إطار تطبيقي للعلاقة بين هيكل رأس المال وربحية المصارف التجارية في القطاع المصرفي المصري كأحد الأسواق المالية الصاعدة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك علاقات متباينة بين مقاييس الربحية من جانب وخصائص المصارف كمحددات مثل حجم وعمر وسيولة وتوظيف الأموال والحصة السوقية للودائع والحصة السوقية للقروض من جانب آخر.
 - دراسة عمان (2019) بعنوان " دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في المصارف التجارية: هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى تأثير الكفاءة التشغيلية على مستويات مخاطر السيولة لسبع مصارف تعمل في الجزائر، وهي BNA, BEA, AGB , BEA, B Baraka SGA, BNB, Trust BA : خلال الفترة الممتدة من 2010 الى عام 2015، فالكفاءة التشغيلية تم تقسيمه لشقين كفاءة الأرباح وتم قياسها بالمعدلات (العائد على حقوق الملكية والعائد

على الأصول والرافعة المالية ومنفعة الأصول والعائد على الودائع)، وكفاءة التكاليف وتم قياسها بالمعدلات (هامش الربح والتكاليف إلى الإيرادات)، وأما مخاطر السيولة فتم قياسها من خلال معدل (إجمالي القروض إلى الودائع)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مصرف باريا الجزائر أكثر كفاءة من المصارف محل الدراسة من حيث معدل (العائد على حقوق الملكية)، كما حقق ترست بنك أعلى معدل من حيث معدل (العائد على الأصول) ومعدل (العائد على الودائع) وهو يدل على مدى كفاءته في استغلال الموارد المتاحة، و أيضا توصلت الدراسة أن مصرف الجزائر الخارجي أفضل المصارف من ناحية معدل (هامش الربح المحقق) وهو ما يعكس الربح الصافي من إجمالي الإيرادات بالمصرف، كما توصلت إلى إمكانية التعرض لمخاطر سيولة مرتفعة فق مصرف الوطني الجزائري.

- دراسة زغبه ونعيج هـ (2020) بعنوان "قياس الكفاءة التشغيلية في المصارف التجارية الجزائرية": هدفت هذه الدراسة إلى قياس الكفاءة التشغيلية في المصارف التجارية بالجزائر ومدى قدرتها على التحكم في تكاليفها وتكونت عينة الدراسة من ست مصارف، مصرفين بالقطاع العام، ومصرف واحد اجنبي وثلاث مصارف عربية خلال الفترة الممتدة من عام 2012 إلى عام 2017، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المصارف الصغيرة تتميز عن المصارف الكبيرة بكفاءة تشغيلية عالية وفي الإدارة والسيطرة على تكاليفها.
- دراسة بعيوات (2020) بعنوان "هيكّل رأس المال وتأثيره على الأداء المالي": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هيكّل رأس المال على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2017، وبلغت عينة الدراسة على سبع وعشرون شركة، وتم قياس رأس المال بثلاث معدلات وهي معدل (اجمالي الديون لإجمالي الأصول) ومعدل (الديون طويلة الاجل لإجمالي الأصول) ومعدل (الديون إلى حقوق الملكية)، وقياس الأداء المالي بثلاث معدلات وهي معدل (العائد على الأصول) ومعدل (العائد على حقوق الملكية) ومعدل (العائد على السهم)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية ما بين معدل (الديون إلى حقوق الملكية) والأداء المالي مقاسا بمعدلي (العائد على حقوق الملكية) و(العائد على السهم)، وتوصلت أيضا إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين هيكّل رأس المال مقاسا بمعدل (اجمالي الديون لإجمالي الأصول) ومعدل (الديون طويلة الاجل لإجمالي الأصول) والأداء المالي بمعدلات الثلاث.
- دراسة برودي ويوسفي (2021) بعنوان: أثر هيكّل رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية في دول الخليج ": هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الهيكل المالي على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في كل من السعودية والكويت والامارات وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2019، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هيكّل رأس المال مقاسا بمعدل (المطلوبات إلى الموجودات) له أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية على معدل (العائد على الموجودات)، ومعدل (العائد على حقوق الملكية)، ومعدل (عائد السهم المخفض)، وأن هيكّل رأس المال مقاسا بمعدل (حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع) كان له تأثير سلبي على المعدلات (ROE و ROA)، أما تأثير هيكّل رأس المال مقاسا بمعدل (إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات) فقد كان له تأثير إيجابي وغير معنوي على معدل (العائد على الموجودات)، ومعدل (العائد على حقوق الملكية)، ومعدل (عائد السهم المخفض).

- دراسة جودة (2022) بعنوان "أثر تكلفة هيكل رأس المال على الأداء المالي": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تكلفة هيكل رأس المال على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، واعتمدت الدراسة على الشركات الخدمية والصناعية والاستثمارية المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها اثنان وثلاثون شركة خلال الفترة الممتدة من عام 2014 الى عام 2020، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: عدم وجود أثر لتكلفة هيكل رأس المال على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وأيضا توصلت الى عدم وجود أثر لتكلفة هيكل رأس المال على الأداء المالي من خلال معدل (العائد على حقوق الملكية)، و (القيمة الاقتصادية المضافة)، و (القيمة السوقية)، وأظهرت النتائج أيضا وجود أثر إيجابي لتكلفة هيكل رأس المال على الأداء المالي من خلال معدل (التدفق النقدي التشغيلي)، وأثر سلبي على حصة السهم الواحد من الأرباح، وأخيرا توصلت الى أن أبرز المؤشرات المالية تأثراً بتكلفة هيكل رأس المال هي معدل (التدفق النقدي التشغيلي)، يليه حصة السهم الواحد من الأرباح.

- دراسة بن بعبش (2024) بعنوان "تحليل هيكل رأس المال، الربح والمخاطرة": تهدف هذه الدراسة إلى اختبار اثر التمويل الشبائيك الإسلامية على هيكل رأس المال، والربح والمخاطرة للمصارف محل الدراسة: مصرف الوطني الجزائري، مصرف تراست الجزائر، مصرف الإسكان للتجارة والتمويل، ومصرف الخليج الجزائر AGB، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها : أن تبني الشبائيك الإسلامية في البنوك الجزائرية يزيد بشكل اكبر من اعتمادها على الديون في التمويل مقارنةً بالتمويل الخاص، وأيضا توصلت الى ان الربحية لم تساهم في تحسينها لوجود عوامل أخرى تأثر فيها خاصة عامل حجم تمويل التجارة الخارجية بالمصارف الخاصة، أما المخاطرة فلها تقل نظرا لانخفاض حجم الأصول الخطرة لما تتميز به صيغ التمويل الإسلامي كالمربحة والسلم التي تقدمها البنوك الجزائرية.

1.3 اهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الى التعرف على الاثر الذي يمكن ان يحدثه هيكل رأس المال على كفاءة الأداء التشغيلي (الأرباح – التكاليف) للمصارف التجارية الليبية، ومن خلال دراسة القوائم المالية لمصرف الجمهورية لمدة 14 سنة لفترة من 2010 الى 2023. وتهدف هذه الدراسة الى:

- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة من قبل إدارة المصرف الجمهورية.
- التعرف على مستوى الأداء المالي لمصرف الجمهورية وذلك باستخراج مؤشرات كفاءة رأس المال، ومؤشرات كفاءة الأداء التشغيلي (الأرباح، التكاليف).
- تحديد أثر نسب هيكل رأس المال على كفاءة الأداء التشغيلي لمصرف الجمهورية بليبيا.
- تحديد أثر معدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) على كفاءة الأداء التشغيلي (الأرباح، التكاليف) بالمصرف الجمهورية بليبيا.
- تحديد أثر معدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) على كفاءة الأداء التشغيلي (الأرباح، التكاليف) بالمصرف الجمهورية بليبيا.

- تحديد أثر معدل (الالتزامات الى رأس المال) على كفاءة الأداء التشغيلي (الأرباح، التكاليف) بالمصرف الجمهورية بليبيا.
- تحديد أثر معدل (الالتزامات الى الأصول) على كفاءة الأداء التشغيلي (الأرباح، التكاليف) بالمصرف الجمهورية بليبيا.
- تحديد أثر معدل (حقوق الملكية الى الأصول) على كفاءة الأداء التشغيلي (الأرباح، التكاليف) بالمصرف الجمهورية بليبيا.

1.4 أهمية الدراسة:

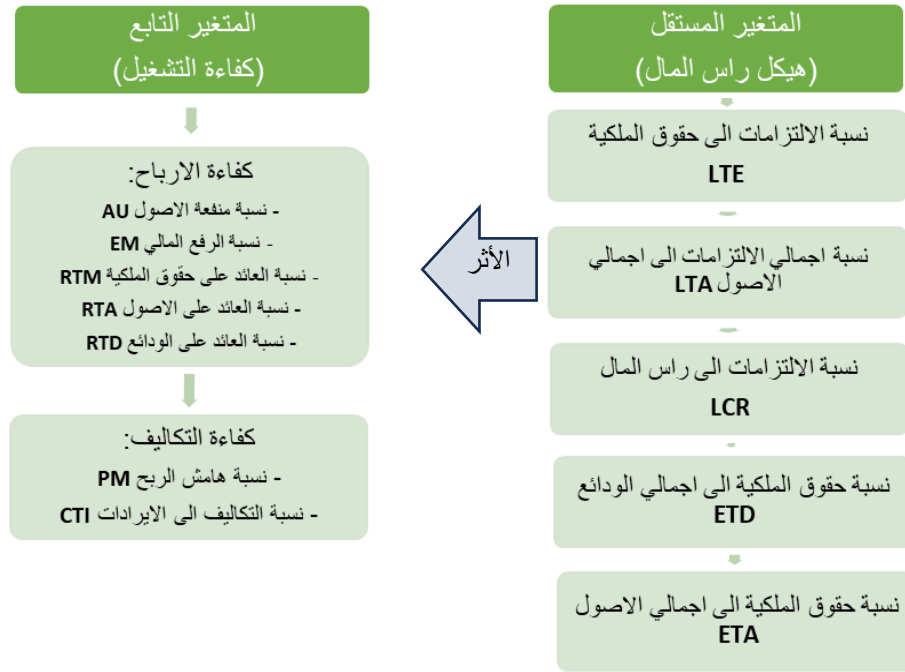
إن من القرارات الهامة التي تتخذها الإدارة المالية في المؤسسات هو الاختيار بين مصادر التمويل والتي بدورها تقوم بمجموعة من الاعمال التي ينتج عنها الحصول على التمويل من المصادر المختلفة والغااية مثل الاعتماد على حقوق الملكية المتمثلة في (الاسم العادية، والاحتياطات، والأرباح المحتجزة)، أو بالاستعانة من المصادر الخارجية مثل (الديون المصرفية والسندات واوراق الدفع) (الصالح والبراك، 2024). أن ليبيا من الدول النامية ويشكل القطاع المصرفي فيها الركيزة الأساسية للاقتصاد ككل وتكمن أهمية الدراسة في الدور الهام الذي يلعبه قطاع الخدمات المصرفية، حيث إن تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي يعتبر هام جداً لأنه يساعد الإدارة ومتخذي القرار في ترشيد خططها وسياساتها وقراراتها، لمعرفة مواقع القوة والضعف والعمل على تصحيح أي انحراف فيها. وكل ذلك يعزز من قدرتها التنافسية، والتي بدورها تساعد في فتح المجال أمام دارسات جديدة تخص هيكل رأس المال في المصارف التجارية الليبية وأثرها على كفاءة الأداء التشغيلي، لأن هناك قلة في الدراسات المنشورة لهذا الموضوع بالرغم من أهميته الكبيرة، وعليه أصبح من الأهمية توجيه المؤسسات والمصارف والمستثمرين والمهتمين بالأسواق المالية إلى الفائدة المتوخاة من قياس الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على أثر هيكل رأس المال على كفاءة الأداء التشغيلي بمصرف الجمهورية ليبيا وذلك خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2023م.

- تقديم إطار مفاهيمي يخص موضوع هيكل رأس المال والكفاءة التشغيلية.
- تقييم الأداء المالي لأي مؤسسة تعمل في القطاع المصرفي لمساعد الإدارة في ترشيد خططها وسياساتها وقراراتها.
- التعرف على مواقع القوة في المصرف والتأكيد عليها لتعزيزها، ومعرفة مواقع الضعف والانحراف فيها والعمل على تقليصها.

1.5 متغيرات الدراسة :

وبعد دراسة واستعراض اهداف الدراسات السابقة والمتعلقة بشكل مباشر او غير مباشر بهيكل رأس المال والكفاءة التشغيلية وما توصلت اليه من نتائج، تم اختيار خمس متغيرات تمثل المتغير المستقل (هيكل رأس المال)، واختيار متغير التابع (كفاءة الأداء التشغيلي) والذي ينقسم الى كفاءة الأرباح والذي يعبر عنه بخمس ابعاد وكفاءة التكاليف والذي يعبر عنه ببعدين، وعلى ضوء ذلك تم تحديد المتغيرات الخاصة بالدراسة على النحو النموذج التالي :



1.6 مجتمع عينة الدراسة :

تشتمل هذه الدراسة على القوائم والتقارير المالية لمصرف الجمهورية بدولة ليبيا للفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 الى عام 2023.

1.7 فرضيات الدراسة:

بعد إستعراض الدراسات السابقة وإستقراء أدبيات الموضوع قام الباحث بصياغة الفرضية الرئيسية التالية:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل رأس المال على كفاءة الأداء التشغيلي لمصرف الجمهورية بليبيا"

ولاختبار صحة الفرضية الرئيسية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) على كفاءة الارباح لمصرف الجمهورية بليبيا.
- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا.
- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى الأصول) على كفاءة الارباح لمصرف الجمهورية بليبيا.
- الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى الأصول) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا.

- الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى رأس المال) على كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا.
- الفرضية الفرعية السادسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى رأس المال) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا.
- الفرضية الفرعية السابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) على كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا.
- الفرضية الفرعية الثامنة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا.
- الفرضية الفرعية التاسعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) على كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا.
- الفرضية الفرعية العاشرة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا.

1.8 حدود الدراسة :

اقتصرت هذه الدراسة على

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة فقط على مصرف الجمهورية في ليبيا.
- الحدود الزمانية: تضمنت الدراسة فترة 14 عام ممتدة من عام 2010 الى عام 2023م، وجرت الدراسة الحالية خلال عام 2024 2025.

1.9 منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف الظاهرة قيد الدراسة عن طريق جمع البيانات اللازمة وتفسيرها وتحليلها للوصول الى استنتاجات تخدم فرضيات واهداف الدراسة، كما تم تحليل البيانات المتحصل عليها لمعرفة مجموعة الاثار للهيكل المالي للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة على كفاءة الاداء التشغيلي.

2. الإطار النظري:

2.1 مفهوم هيكل رأس المال:

ان هيكل رأس المال هو عبارة يعبر عن التمويل الدائم للمؤسسة والتي تتمثل في الالتزام طويل الاجل للسلطات وحقوق الملاك للأسهم الممتازة والدخل المحتجز والتي تستخدم لتمويل الأصول. اما الهيكل المالي فهو يعبر عن مصادر الأموال لتمويل الأصول والاستثمارات وتمثل جانب الخصوم في الميزانية العمومية، سواء كانت تلك العناصر طويلة الاجل او قصيرة الاجل (بعبوات، 2020). ويتضح ان هيكل رأس المال هو جزء من الهيكل المالي والذي يمثل على كل انواع التمويل كما ذكرت دراسة بوطويل (2014) ان هيكل رأس المال كما يلي:

هيكل رأس المال = (القروض طويلة الاجل + الاسم الممتازة + حقوق المساهمين)

هيكل رأس المال = (مجموع الأصول - الخصوم المتداولة)

هيكل رأس المال في البنوك التجارية:

يتكون رأس مال المصارف التجارية من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والمخصصات والربح المحتجزة وعلاوة الصادر ويتصف بالصغر مقارنة بحجم الودائع وهذا يعكس ضعف هامش الأمان للمودعين، لذا فإن الحفاظ على ملائمة وتوازن رأس المال في المصرف التجاري يعتبر من الأمور الهامة لتعزيز الثقة للمودعين للحفاظ على العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد (الباز، 2018).

ومن أهم مؤشرات هيكل رأس المال ما يلي:

- معدل اجمالي الالتزامات الى اجمالي الأصول (LTA): تقيس هذه النسبة مدى استخدام المصادر التمويلية الخارجية في هيكل تمويل المصرف، وتحدد مقدار الالتزام لكل دينار من اجمالي الأصول، ويعبر عنها كما يلي:

$$LTA = (\text{إجمالي الالتزامات} \div \text{اجمالي الأصول}) * 100$$

وتشير هذه النسبة لحجم المخاطر التي قد يتعرض المصرف، فاذا كانت ناتج المعدل أكبر من 1 فهذا يدل على ان مديونية المصرف أكبر من أصوله مما يشير بأن المصرف سيتعرض الى مخاطر عدم الوفاء بالتزاماته وبالأخص طويلة الأجل، اما اذا كان الناتج لهذه النسبة اقل من واحد فهذا يشير بأن المصرف يعتمد على التمويل الذاتي أكبر من التمويل بالدين (برودي ويوسفي، 2021).

- معدل حقوق الملكية الى اجمالي الأصول (ETA): تقيس هذه النسبة إلى مدى مساهمة حقوق الملاك في تمويل أنشطة المصرف، ويعبر عنها كما يلي:

$$ETA = (\text{اجمالي حقوق الملكية} \div \text{اجمالي الأصول}) * 100$$

وتشير إلى المعدل الذي سيحصل عليه المساهمين من الأصول الاجمالية اذا تعرض المصرف للتصفية (الباز، 2018).

- معدل إجمالي الحقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (ETD): وتعتبر هذه النسبة إلى مدى تغطية حقوق الملكية إلى مجموع وداائع العملاء بالمصارف، ويعبر عنها كما يلي:

$$ETD = (\text{اجمالي حقوق الملكية} \div \text{اجمالي الودائع}) * 100$$

وتشير إلى معدل مساهمة حقوق الملكية إلى الودائع في تمويل استثمارات المصرف التجارية (برودي ويوسفي، 2021).

- معدل الالتزامات الى حقوق الملكية (LTE): تعبر الى درجة استخدام الدين في تمويل الأنشطة والتي تقاس من خلال المعادلة التالية:

$$LTE = (\text{اجمالي الالتزامات} \div \text{اجمالي حقوق الملكية}) * 100$$

وان زيادة هذه النسبة تشير ان الشركة زادت من تمويل أنشطتها بالدين فكلما زاد تمويل الديون لالأنشطة المصرف كلما زاد الرفع المالي الذي يعكس مدفوعات فائدة أكبر ومخاطر أكبر لشركات الدائنين والمستثمرين (Fabzzi & Peterson, 2003).

- معدل الديون الى رأس المال (LTCR): تشير الى نسبة الدين إلى رأس المال الرافعة المالية للمصرف عن طريق مقارنة إجمالي الالتزام بأجمالي رأس المال، من خلال المعادلة التالية:

$$LTCR = (\text{اجمالي الالتزامات} \div \text{اجمالي رأس المال}) * 100$$

بمعنى آخر تقيس نسبة الدين الذي يستخدمه المصرف لتمويل انشطته الجارية مقارنة برأس المال (بن بعبيش، 2024).

2.2 مفهوم كفاءة الأداء التشغيلي:

أن الكفاءة التشغيلية من المواضيع المهمة في الأنشطة الاقتصادية لاي مؤسسة، فالكفاءة تعتبر هي المحرك الرئيسي لوجود أي مصرف وتمثل كيفية استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة بشكل أمثل ولهذا السبب تبرز أهمية القيام بقياس وتقييم كفاءة هذه المؤشرات في تحقيق الهدف الذي يسعى اليه المصرف، وهي تتأثر بعوامل تنظيمية داخل المصرف وعوامل بيئية خارجية (ساسي وبن حيلة، 2023). أن الكفاءة التشغيلية تمثل العلاقة بين حجم الموارد المستخدمة والإنتاج المحقق من خلال تعزيز المخرجات أو تخفيض الموارد المستخدمة في المدخلات لتحقيق حجم معين من المخرجات، وتقاس بالنسبة التالية: الكفاءة التشغيلية = (المخرجات الفعلية / المخرجات القصوى من الموارد المتاحة)

وتتكون الكفاءة التشغيلية من الكفاءة التقنية والتخصيصية، وتعرف الكفاءة التقنية بأنها قدرة المؤسسة على إنتاج مستوى محدد من المخرجات بأقل كمية من المدخلات مع ثبات العامل التكنولوجي، أما الكفاءة التخصيصية فتعرف بأنها الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، مع الأخذ في الحسبان تكاليف الاستخدام، وتوجد طرق عديدة لقياس الكفاءة التشغيلية لاي منظمة منها: (نموذج خلق القيمة - نظام CAMELS - طريقة الكفاءة-X - مؤشرات النسب المالية) (جعدي وسليمان، 2013).

كفاءة التشغيل بنظام دوبونت DuPont :

هو نظام يربط بين الدخل على حقوق الملاك والمركز المالي ذات العلاقة والاثـر على العائد، أي صافي الدخل وصافي حقوق الملكية، وعليه فإن نظام دوبونت يوضح العلاقة اـة الاثر بين المهادلات التي تقيس العائد، والمعادلات التي تقيس الكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول، كما ي تضح قدرة الرافعة المالية على زيادة معدل (العائد على حقوق الملكية) بدرجة أعلى من معدل (العائد على الأصول)، حيث يقيس نسبة المئوية للعائد لكل وحدة النقديه من حقوق الملاك، وكلما ازاد هذا العائد كان أفضل بالنسبة للمصرف، لأنه يساهم في توزيع معدل أكبر من الأرباح على المساهمين، كذلك ارتفاع معدل الأرباح المحتجزة فإن الاعتماد على نظام دوبونت لقياس وتحليل كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح يمثل نموذج متكامل لقياس الدخل، حيث يبين هذا النموذج الأثر المزدوج لكفاءة المصرف في التحكم في التكاليف، وإنتاجية الأصول على الأرباح هذه الأصول أو ما يعرف بمعدل (العائد على الأصول RTA) ، كما يوضح قدرة (الرافعة المالية EM) على رفع معدل (العائد على حقوق الملكية RTE) إلى مستوى أعلى من معدل (العائد على الأصول) (بلجيلالي، 2021).

ومن أهم نسب الكفاءة التشغيلية :

يمكن قياس نسب الكفاءة التشغيلية كما ذكرت كل من دراسة عثمان (2019) ودراسة جعدي وسليمان (2013)، ودراسة البطراني (2017) حيث تنقسم الى كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف، بحيث يعبر عن كفاءة الأرباح بنسب العائد على حقوق الملكية ونسبة العائد على الأصول ومضاعف حقوق الملكية ونسبة العائد على الودائع ومنفعة الأصول، ويعبر عن كفاءة التكاليف بهامش الربح ونسب التكاليف الى الإيرادات.

أولاً- نسب كفاءة الأرباح:

- معدل العائد على حقوق الملكية (RTE): ويقاس بقسمة صافي الدخل بعد الفائدة والضريبة على حقوق الملاك في المصرف، كما هو موضح بالمعادلة التالية:

$$RTE = (\text{العائد بعد الضريبة} \div \text{إجمالي حقوق الملكية}) * 100$$

ويستخدم لتحديد قدر الدخل كنسبة مئوية من حقوق الأسهم العادية، ومعدل الربح الصافي الذي يحققه المستثمرون كمردود على مخطرتهم في توظيف الاموال. ويدل هذا المؤشر على نسبة كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين (النعيمي، والتميمي، 2008).

- معدل العائد على الأصول (RTA): ويقاس بقسمة صافي الدخل بعد الفائدة والضريبة على إجمالي الأصول، ويعبر هذا المعدل عن مدى ربح المصرف بالنسبة لإجمالي أصولها، كما موضح بالمعادلة التالية:

$$RTA = (\text{العائد بعد الضريبة} \div \text{إجمالي الأصول}) * 100$$

كما يقيس كفاءة المصرف وإدارته في استخدام الأصول بشكل أمثل ، من أجل تحقيق أهداف الملاك المتمثلة بتعظيم الربح وتعتمد على نوع الصناعة او الخدمة وحجم الأصول المستخدمة، وهذا المؤشر يستخدم لمقارنة الأداء المالي بين الشركات والمنظمات في القطاعات المتشابهة، لمعرفة قدر الأرباح المتحصل عنها من استثمار الأصول. وحيث إن الأصول تتشكل من مجموع الالتزامات ورأس المال، وأن هذه الأموال تمول أنشطة الشركة (الشيخ، 2008).

- معدل مضاعف حقوق الملكية (EM): ويقاس بقسمة اجمالي الأصول الى أموال الملاك، كما هو موضح بالمعادلة التالية:

$$EM = (\text{اجمالي الأصول} \div \text{اجمالي حقوق الملكية}) * 100$$

يشير هذا المعدل الى الخطر أصول الشركة التي يتم تمويلها من حاملي الأسهم بدلا من الديون ويشير معدل مضاعف حقوق الملاك المرتفع إلى أن المؤسسة تستخدم قدرا مرتفعا من الديون لتمويل أصولها، وإذا انخفض يعني أن المؤسسة لديها اعتماد اقل على الديون (ساسي وبن حيلة، 2023).

- معدل العائد على الودائع (RTD): تقاس هذه النسبة من خلال صافي العائد الى اجمالي الودائع. كما هو موضح بالمعادلة التالية:

$$RTD = (\text{صافي الدخل} \div \text{اجمالي الودائع}) * 100$$

وتشير هذه النسبة كلما زاد هذا المؤشر يدل على كفاءته في توظيف الموارد المتاحة من ناحية، ومستوى متزايد للعائد المحقق من استثمار العوائد من ناحية أخرى.

- منفعة الأصول (AU): تقاس هذه النسبة من خلال اجمالي الإيراد الى الأصول الاجمالية، كما هو موضح بالمعادلة التالية:

$$AU = (\text{اجمالي الإيرادات} \div \text{اجمالي الأصول}) * 100$$

وتشير هذه النسبة الى قدرة المصرف في تحقيق الإيراد من الفوائد، وتسمى أيضا بمعدل استعمال الأصول ويعكس مدى استغلال الأصول بالشكل الأمثل (ساسي وبن حيلة، 2023).

ثانيا- نسب كفاءة التكاليف:

- معدل هامش الربح (PM): تقاس هذه النسبة من خلال الدخل الصافي على إجمالي الإيرادات، كما هو موضح بالمعادلة التالية:

$$PM = (\text{صافي الدخل} \div \text{اجمالي الإيرادات}) * 100$$

وتشير هذه النسبة الى صافي الدخل المحقق من كل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات، فهو يوضح كفاءة المصرف في التحكم وتيسر ومراقبة تكاليفه (ساسي وبن حيلة، 2023).

- التكاليف الى الإيرادات (CTI): تقاس هذه النسبة من خلال اجمالي التكاليف الى اجمالي إيرادات. كما هو موضح بالمعادلة التالية:

$$CTI = (\text{اجمالي التكاليف} \div \text{اجمالي الإيرادات})$$

وتشير هذه النسبة كلما ارتفع هذا المؤشر يدل على ارتفاع تكاليفه لكبر حجم ونشاط المصرف وكثرة فروعه وكبر عدد موظفيه، وكلما قلت هذه النسبة دل على مدى كفاءة الإدارة في السيطرة على تكاليفه.

3. الجانب التطبيقي:

3.1 نبذه عن مصرف الجمهورية:

تأسس بانكا دي روما في 15 أبريل 1907 نتيجة اتفاق بين حكومة إيطاليا والسلطان العثماني في أواخر الحكم التركي لليبيا قبل الحكم الإيطالي، وذلك لتقديم الخدمات للعناصر الأجنبية من تجارة، وصناعة وشراء الأراضي الصالحة للزراعة في طرابلس وبنغازي، وخلال فترة الإدارة العسكرية البريطانية التي كانت تحكم برقة وطرابلس وفزان في ذلك الحين افتُتح البنك البريطاني "باركليز" أول فروع في طرابلس في 15 أبريل 1943، وفي بنغازي افتُتح أول فرع في 15 يوليو من نفس العام مبتدئاً معاملاته في نطاق ضيق اقتصر على حفظ الودائع دون فوائد إلى جانب إدارة حسابات الأفراد، ومنح قروض زراعية قليلة جداً، وفي 13 نوفمبر 1969 صدر قانون بتغيير أسماء البنوك التجارية العاملة في البلاد إلى أسماء عربية فصار اسمه "مصرف الأمة" عوضاً عن "بانكا دي روما". وفي 22 ديسمبر 1970 أصدر قانوناً آخر بشأن تأميم جميع حصص البنوك الأجنبية العاملة في البلاد، لتصبح مملوكة بالكامل لليبيا ليتم إعادة تسمية (باركليز بنك) باسم مصرف الجمهورية. وبتاريخ 2008/4/10 صدر قرار عن مصرف ليبيا المركزي بدمج مصرفي الجمهورية والأمة في مصرف واحد تحت اسم "مصرف الجمهورية" بميزانية تلامس 20 مليار دينار ليبي، ليصبح ثاني أكبر المصارف الليبية بعد المصرف الليبي الخارجي، وبعدد موظفين بلغ أثناء الدمج ما يزيد عن 5,800 موظف، وموظفة بعدد فروع تصل 146 فرعاً ووكالة، يملك مصرف ليبيا المركزي 82% من أسهمه، 8% الشركات العامة، 3% الشركات الخاصة، 7% أفراد طبيعيين (الموقع الرسمي لمصرف الجمهورية).

3.2 الجانب العملي:

تم في هذا الجانب تطبيق أدوات الدراسة، حيث تمّ استخدام تحليل مؤشرات هيكل راس المال ومؤشرات الكفاءة التشغيلية للمصرف محل الدراسة للفترة المالية (2010 – 2023)، وذلك من خلال حساب المؤشرات المستهدفة بالدراسة ومعدل تغيرها، من ثم بيان تأثير المتغيرات المستقلة مؤشرات هيكل راس المال (الالتزامات الى حقوق الملكية LTE، الالتزامات الى الأصول LTA، الالتزامات الى راس المال LTCR، حقوق الملكية الى اجمالي الودائع ETD، حقوق الملكية الى اجمالي الأصول ETA) على المتغيرات التابعة مؤشرات كفاءة الأداء التشغيلي (كفاءة الأرباح: منفعة الأصول AU، مضاعف حقوق الملكية EM، العائد الى حقوق الملكية RTE، العائد الى الأصول RTA، العائد الى الودائع RTD – كفاءة التكاليف: هامش الربح PM، التكاليف الى الإيرادات CTI) عن طريق اجراء اختبارات التحليل الاحصائي. وسيتم في هذا الجزء دراسة المؤشرات المالية المتعلقة بهيكل راس المال ومؤشرات الكفاءة التشغيلية لمصرف الجمهورية والذي يعتبر أكبر مصارف ليبيا، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على القوائم المالية لفترة الممتدة من 2010 الى عام 2023 والتي تمثلت في البنود التالية:

الرمز	البند	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المتوسط
R	صافي الربح	172958415.739	112335588.811	149279704.820	98462474.028	68911211.535	8816042.041	10426956.238	53537699.738	60370905.752	60138168.737	29514691.084	60646639.255	79708327.536	100084796.283	76085115.83
E	حقوق الملكية	1242411930	1354747518.749	1504027223.569	1477227767.661	1546138979.195	1554955021.236	1565381977.474	1618919677.212	1679290583	1739428752	1503005513.862	1563652153.1170	1643360480.653	1574926152.210	1540533838
A	اجمالي الاصول	27296034627	28292404376.946	30774399974.719	31384437877.191	30869596452.471	30246266946.869	33672470823.649	37851187651.392	37493417025	34507504996	38065820160.863	39145644845.011	39595695801.566	41101248288.996	3430866418
D	اجمالي الودائع	21764278545	22173288189.731	24968116718.276	25218032742.663	22688110636.593	20571569005.226	24060601631.096	27752553752.001	29217288782	27658031371	28612089260.818	24757267778.9060	26863922156.480	29907739134.019	25443777836
I	اجمالي الايراد	703530915.092	379594029.662	489389189.746	472986628.596	370107495.980	255474211.535	278790269.227	353248217.303	488168636.585	444106816.319	416782878.042	536418936.562	574934027.010	607599622.362	455080848.3
C	اجمالي التكاليف	530,572,499.353	267,258,440.851	340,109,484.926	374,524,154.568	301,196,284.445	246,658,169.494	268,363,312.989	299,710,517.565	427,797,732.833	383,971,489.14	387,268,186.958	475,772,297.307	495,225,698.474	507,514,826.079	378995935.4
L	اجمالي الالتزامات	3,996,592,476	4440914590.462	3998431262.309	4317775869.510	6246246449.519	7729712056.153	7639131470.134	8047261114.724	6082985774	4583677912	7442549102.702	12301354491.5900	10559651305.473	9120570857.662	6893989624
CR	راس المال															

أولاً- تقييم هيكل رأس المال لمصرف الجمهورية بليبيا:

تعتبر مؤشرات النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس هيكل رأس المال في المصارف، حيث اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المؤشرات لتقييم هيكل رأس المال لمصرف الجمهورية محل الدراسة، وللقيام بتطبيق هذا التقييم تم استخراج البيانات من القوائم المالية للمصرف محل الدراسة في الفترة الممتدة من 2010 الى 2023، وقد تمثلت البيانات في: (مجموع الالتزامات، حقوق الملكية، مجموع الأصول، رأس المال، اجمالي الودائع). وتم قياس هيكل رأس المال لمصرف الجمهورية من خلال المؤشرات المتمثلة في النسب التالية: معدل الالتزامات الى حقوق الملكية (LTE)، معدل الالتزامات الى الأصول (LTA)، معدل الالتزامات الى رأس المال LTCR،

معدل حقوق الملكية الى اجمالي الودائع ETD، معدل حقوق الملكية الى اجمالي الأصول ETA، والجدول رقم 1 يوضح مؤشرات هيكل رأس المال لمصرف الجمهورية محل الدراسة:

جدول رقم 1: مؤشرات هيكل رأس المال لمصرف الجمهورية للفترة 2010 - 2023										
العام	LTE	معدل التغير	LTA	معدل التغير	LTCR	معدل التغير	ETD	معدل التغير	ETA	معدل التغير
2010	3.22	-	%14.64	-	4	-	%5.71	-	%4.55	-
2011	3.28	%1.86	%15.70	%7.24	4.44	%11	%6.11	%7.01	%4.79	%5.28
2012	2.66	(%18.9)	%12.99	(%17.26)	4	(%9.91)	%6.02	(%1.47)	%4.89	%2.09
2013	2.92	%9.77	%13.76	%5.93	4.32	%8	%5.86	(%2.66)	%4.71	(%3.68)
2014	4.04	%38.36	%20.23	%47.02	6.25	%44.68	%6.82	%16.38	%5.01	%6.37
2015	4.97	%23.02	%25.56	%26.35	7.73	%23.68	%7.56	%10.85	%5.14	%2.60
2016	4.88	(%1.81)	%22.69	(%11.35)	7.64	(%1.16)	%6.51	(%13.89)	%4.65	(%9.53)
2017	4.97	%1.84	%21.26	(%6.30)	8.05	%5.37	%5.83	(%10.45)	%4.28	(%7.96)
2018	3.62	(%27.16)	%16.22	(%23.71)	6.08	(%24.47)	%5.75	(%1.37)	%4.48	%4.67
2019	2.64	(%27.07)	%13.28	(%18.13)	4.58	(%24.67)	%6.29	%9.39	%5.04	%12.5
2020	4.95	%87.5	%19.55	%47.21	7.44	%62.45	%5.25	(%16.53)	%3.95	(%21.63)
2021	7.87	%58.99	%31.43	%60.77	12.3	%65.32	%6.32	%20.38	%3.99	%1.01
2022	6.43	(%18.30)	%26.67	(%15.14)	10.56	(%14.15)	%6.12	(%3.17)	%4.15	%4.01
2023	5.80	(%9.80)	%22.21	(%16.72)	9.13	(%13.54)	%5.27	(%13.89)	%3.83	(%7.71)
المتوسط	4.48	-	%20.1	-	4	-	%6.05	-	%4.49	-

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية للمصرف محل الدراسة.

يتضح من الجدول رقم 1 المتعلق بمؤشرات هيكل رأس المال لمصرف الجمهورية أن :

معدل الالتزامات الى حقوق الملكية (LTE): ففي المصرف محل الدراسة كان معدل التغير السنوي لمعدل الالتزامات الى حقوق الملكية (LTE) متزايداً في عام 2011 بنسبة بلغت 1.86%، ثم انخفض في عام 2012 بنسبة انخفاض بلغت 18.9%، ثم تزايد خلال عام 2013 و 2014 و 2015 بنسبة زيادة بلغت 86.8% عن عام 2012، وانخفض في عام 2016 بنسبة 1.81%، ثم تزايد خلال عام 2017 بنسبة 1.84%، ثم انخفض في العامين 2018 و 2019 بنسبة انخفاض 46.88% عن عام 2017، ثم تزايد في عامين 2020 و 2021 بنسبة زيادة بلغت 198% عن عام 2019، ثم انخفض في عامين 2022 و 2023 بنسبة انخفاض 26.3%، وبشكل عام ارتفع معدل النمو لعام 2023 عن عام 2010 بنسبة 80.12% وهذا مؤشر غير جيد لان زيادة الاعتماد على التمويل بالدين ومدفوعات فوائد اعلی قد يعرض المصرف محل الدراسة الى الصدمات ويضعف قدرتها على السداد .

معدل الالتزامات الى الأصول (LTA): ففي المصرف محل الدراسة كان معدل التغير للالتزامات الى الأصول (LTA) متزايداً خلال عام 2011 بنسبة زيادة بلغت 7.24%، وانخفضت خلال عام 2012 بنسبة انخفاض بلغت 17.26%، وكان متزايداً خلال عام 2013 و 2014 و 2015 بنسبة زيادة بلغت 97% عن عام 2012، وانخفضت خلال عام 2016 و 2017 و 2018 و 2019 بنسبة انخفاض بلغت 48% عن عام 2015، يليها زيادة خلال عام 2020 و 2021 بنسبة بلغت 137% عن عام 2019، ثم انخفضت في عام 2022 و 2023 بنسبة انخفاض بلغت 29.34% عن عام 2021، وبشكل عام ارتفع معدل النمو لعام 2023 عن عام 2010 بنسبة 51.71%، أن البنك يعتمد في نشاطاته على التمويل الذاتي أكثر من اعتماده على الديون وهذا مؤشر جيد، ولكن هناك مؤشر غير جيد هو زيادة هذه النسبة

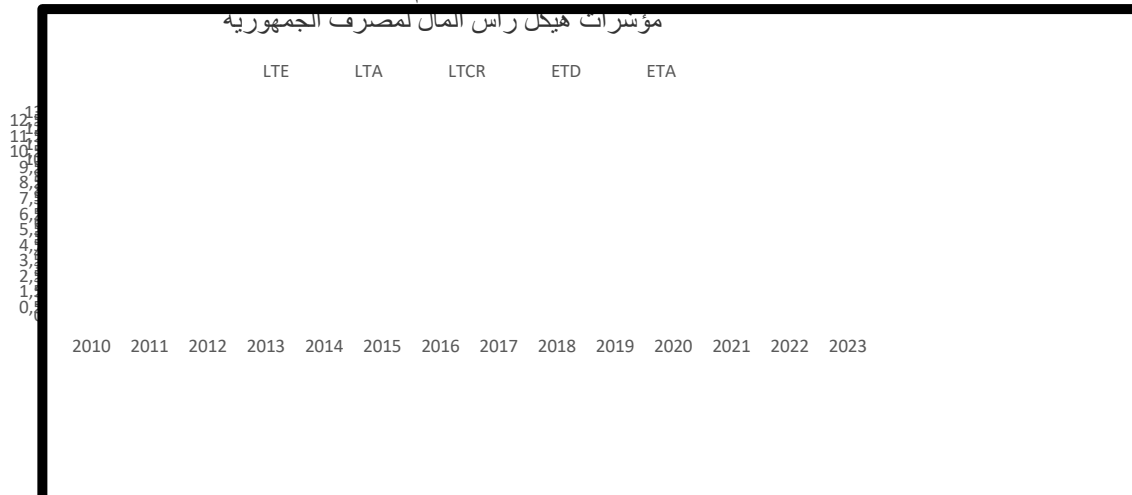
بمعدل 51.71% عن عام 2010 وهناك مخاوف من زيادتها في المستقبل وكسر الحد المعقول مما يشكل خطراً أن تكون مديونية البنك أكبر من أصوله.

معدل الالتزامات الى رأس المال (LTCR): ففي المصرف محل الدراسة كان معدل التغير للالتزامات الى رأس المال LTCR متزايد خلال عام 2011 بنسبة 11% عن عام 2010، وانخفضت خلال عام 2012 بنسبة 9.91% عن عام 2011، وكان متزايد في الأعوام 2013 و 2014 و 2015 بنسبة زيادة 93.25% عن عام 2012، وانخفضت خلال عام 2016 بمعدل 1.16% عن عام 2015، وزادت خلال عام 2017 بنسبة 5.37% عن عام 2016، ثم انخفضت في الأعوام 2018 و 2019 بنسبة 43.11% عن عام 2017، وزادت في الأعوام 2020 و 2021 بنسبة 168.56% عن عام 2019، وانخفضت في الأعوام 2022 و 2023 بنسبة 25.77% عن عام 2021، وبشكل عام ارتفع معدل النمو لعام 2023 عن عام 2010 بنسبة 128.25% هذا مؤشر كبير جدا وهذا يعني زيادة الاعتماد بشكل كبير باستخدام الدين في تمويل عملياته الجارية مقارنة برأس المال، وهذا مؤشر غير جدا.

معدل حقوق الملكية الى اجمالي الودائع ETD: ففي المصرف محل الدراسة كان معدل التغير لمعدل حقوق الملكية الى اجمالي الودائع ETD، متزايدا في عام 2011 بنسبة بلغت 7.01% عن عام 2010، ثم انخفض في عامي 2012 و 2013 بنسبة انخفاض بلغت 4.09% عن عام 2011، ثم تزايد في عامين 2014 و 2015 بمعدل زيادة بلغت 29% عن عام 2013، ثم انخفض في في الأعوام 2016 و 2017 و 2018 بمعدل انخفاض بلغ 23.94% عن عام 2015، ثم تزايد في عام 2019 بمعدل 9.39% عن عام 2018، يليها انخفاض في عام 2020 بمعدل 16.53% عن عام 2019، ثم تزايد خلال عام 2021 بمعدل زيادة بلغ 20.38% عن عام 2020، ثم انخفض في عامي 2022 و 2023 بمعدل انخفاض بلغ 16.61% عن عام 2021، وبشكل عام انخفض معدل النمو لعام 2023 عن عام 2010 بنسبة 7.71%. وهذا المعدل غير جيد لان يدل على انخفاض الاعتماد بالتمويل بأموال حقوق الملكية مقارنة بالاعتماد على الودائع في تمويل أنشطة واستثمارات البنك التجارية.

معدل حقوق الملكية الى اجمالي الأصول (ETA): ففي المصرف محل الدراسة كان معدل التغير لمعدل حقوق الملكية الى اجمالي الأصول ETA متزايدا في عامي 2011 و 2012 بنسبة بلغت 7.47% عن عام 2010، ثم انخفضت في عام 2013 بنسبة انخفاض بلغت 3.68% عن عام 2012، ثم ازدادت خلال عامي 2014 و 2015 بنسبة زيادة بلغت 9.13% عن عام 2013، يليها انخفاض خلال عامي 2016 و 2017 بنسبة انخفاض بلغت 16.73% عن عام 2015، وزادت خلال عامي 2018 و 2019 بنسبة زيادة بلغت 17.76% عن عام 2017، ثم انخفض خلال عام 2020 بمعدل انخفاض بلغ 21.63% عن عام 2019، يليها زيادة خلال عامي 2021 و 2022 بمعدل زيادة بلغ 5.06% عن عام 2020، ثم انخفض في عام 2023 بمعدل انخفاض بلغ 7.71% عن عام 2022، وبشكل عام انخفض معدل النمو لعام 2023 عن عام 2010 بنسبة 15.82% وهذا الانخفاض غير جيد وهذا يعني انخفاض النسبة المئوية التي سيحصل عليها المساهمين من اجمالي الاصول في حالة تصفية البنك التجاري . والشكل رقم 1 يوضح كل ما سلف ذكره:

الشكل رقم 1:



ثانياً: تقييم الكفاءة التشغيلية لمصرف الجمهورية:

تعتبر مؤشرات النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة التشغيلية في المصارف، حيث اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المؤشرات لتقييم الأرباح وكفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية محل الدراسة، وللقيام بتطبيق هذا التقييم تم استخراج البيانات من القوائم المالية لهذا للمصرف محل الدراسة في الفترة الممتدة من 2011 الى 2023، وقد تمثلت البيانات في: (صافي الربح، حقوق الملكية، مجموع الأصول، رأس المال، اجمالي الودائع، اجمالي الإيرادات).

أ. مؤشرات كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا:

تم قياس كفاءة الأرباح من خلال المؤشرات المتمثلة في النسب التالية: معدل منفعة الاصول (AU) ، معدل العائد على العوائد ((RTD) ، نسبة العائد على الاصول ((RTA) ، نسبة العائد على حقوق الملكية (RTE) ، معدل الرفع المالي (EM) ، والجدول رقم 2 يوضح مؤشرات كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية محل الدراسة:

جدول رقم 2 : مؤشرات قياس كفاءة الأرباح لعينة الدراسة خلال الفترة 2010 - 2023										
العام	RTE	معدل التغير	RTA	معدل التغير	EM	معدل التغير	RTD	معدل التغير	AU	معدل التغير
2010	13.92%	-	0.63%	-	21.97	-	0.80%	-	2.58%	-
2011	8.29%	(40.45)%	0.40%	(36.51)%	20.88	(4.96)%	0.51%	(36.25)%	1.34%	(48.06)%
2012	9.93%	19.78%	0.49%	22.5%	20.46	(2.01)%	0.60%	17.65%	1.59%	18.66%
2013	6.67%	(32.83)%	0.31%	(36.74)%	21.25	3.86%	0.39%	(35)%	1.51%	(5.031)%
2014	4.46%	(33.13)%	0.22%	(29.03)%	19.97	(6.02)%	0.30%	(23.08)%	1.20%	(20.53)%
2015	0.57%	(87.22)%	0.03%	(86.36)%	19.45	(2.60)%	0.04%	(86.67)%	0.85%	(29.17)%
2016	0.67%	17.54%	0.03%	0%	21.51	10.59%	0.04%	0%	0.83%	(2.35)%
2017	3.31%	3.94%	0.14%	3.67%	23.38	8.69%	0.19%	3.75%	0.93%	12.05%
2018	3.60%	8.76%	0.16%	14.29%	22.33	(4.49)%	0.21%	10.52%	1.30%	39.79%
2019	3.46%	(3.89)%	0.17%	6.25%	19.84	(11.15)%	0.22%	4.76%	1.29%	(0.77)%
2020	1.96%	(43.35)%	0.08%	(52.94)%	25.33	27.67%	0.10%	(54.55)%	1.1%	(14.73)%
2021	3.88%	97.99%	0.16%	100%	25.04	1.15)%	0.25%	1.50%	1.37%	24.55%
2022	4.85%	25%	0.20%	25%	24.09	(3.79)%	0.30%	20%	1.45%	5.84%
2023	6.36%	31.13%	0.24%	20%	26.1	8.34%	0.34%	13.33%	1.48%	2.07%
المتوسط	4.94%	-	0.22%	-	22.27	-	0.30%	-	1.33%	-

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير السنوية للمصرف محل الدراسة.

يتضح من الجدول رقم 2 المتعلق مؤشرات قياس كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية أن :

معدل منفعة الأصول (AU): ففي المصرف محل الدراسة كان معدل التغير السنوي لمعدل منفعة الأصول (AU) متناقص في عام 2011 بنسبة بلغت 48.06% عن عام 2010، ثم تزايد خلال عام 2012 بنسبة زيادة بلغت 18.66% عن عام 2011، وانخفض في الأعوام 2013 و 2014 و 2015 و 2016 بنسبة انخفاض بلغت 47.80% عن عام 2012، ثم تزايد خلال الأعوام 2017 و 2018 بنسبة زيادة بلغت 56.63%، وانخفضت خلال عامين 2019 و 2020 بنسبة انخفاض بلغت 15.39% عن عام 2018، وتزايدت خلال الأعوام 2021 و 2022 و 2023 بنسبة زيادة بلغت 88.18% عن عام 2020، وبشكل عام انخفض معدل النمو لعام 2023 عن عام 2010 بنسبة انخفاض بلغت 57.5% وهذا مؤشر غير جيد لأن يشير الى انخفاض المصرف محل الدراسة وهذا يعتبر مؤشر غير جيد.

معدل العائد على العوائد (RTD): ففي المصرف محل الدراسة كان معدل التغير السنوي لمعدل العائد على العوائد (RTD) متناقص في عام 2011 بنسبة بلغت 36.25% عن عام 2010، ثم تزايد خلال عام 2012 بنسبة زيادة بلغت 17.65% عن عام 2011، وانخفض في الأعوام 2013 و 2014 و 2015 بنسبة انخفاض بلغت 93.33% عن عام 2012، ولم يتغير في عام 2016، ثم تزايد خلال الأعوام 2017 و 2018 و 2019 بنسبة زيادة بلغت 450% عن عام 2015 و 2016، وانخفضت خلال عام 2020 بنسبة انخفاض بلغت 54.55% عن عام 2019، وتزايدت خلال الأعوام 2021 و 2022 و 2023 بنسبة زيادة بلغت 240% عن عام 2020، وبشكل عام انخفض معدل النمو لعام 2023 عن عام 2010 بنسبة انخفاض بلغت 42.63% وهذا مؤشر غير جيد لأن يشير الى انخفاض كفاءة المصرف في تسير وتوظيف موارده المتاحة وانخفاض العوائد المحققة من عملية استثمار الودائع وهذا يعتبر مؤشر غير جيد.

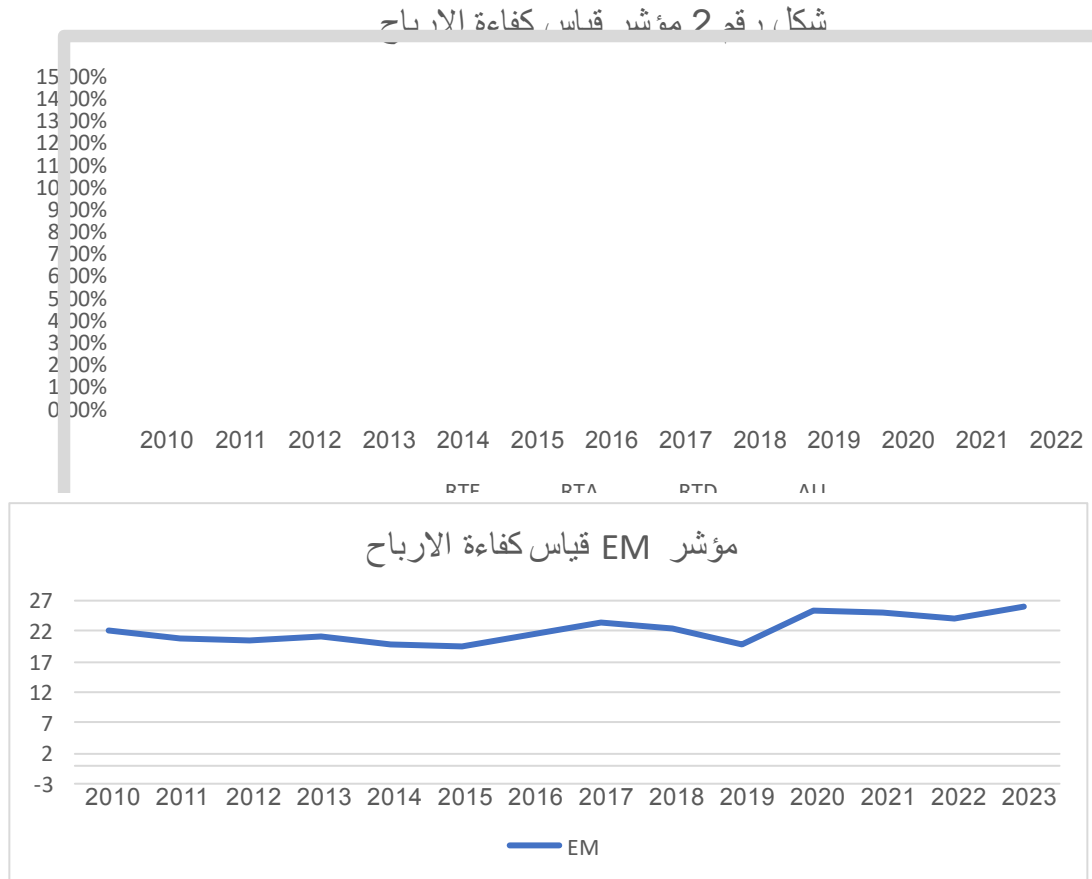
نسبة العائد على الأصول (RTA): ففي المصرف محل الدراسة كان معدل التغير السنوي لمعدل العائد على الأصول (RTA) متناقص في عام 2011 بنسبة بلغت 36.51% عن عام 2010، ثم تزايد خلال عام 2012 بنسبة زيادة بلغت 22.5% عن عام 2011، وانخفض في الأعوام 2013 و 2014 و 2015 بنسبة انخفاض بلغت 93.88% عن عام 2012، ولم يتغير في عام 2016، ثم تزايد خلال الأعوام 2017 و 2018 و 2019 بنسبة زيادة بلغت 466.67% عن عام 2015 و 2016، وانخفضت خلال عام 2020 بنسبة انخفاض بلغت 52.94% عن عام 2019، وتزايدت خلال الأعوام 2021 و 2022 و 2023 بنسبة زيادة بلغت 200% عن عام 2020، وبشكل عام انخفض معدل النمو لعام 2023 عن عام 2010 بنسبة انخفاض بلغت 61.91% وهذا مؤشراً ومدلولاً واضحاً لانخفاض كفاءة المصرف في تشغيل أصوله بشكل يحقق أعلى مستوى من الربحية وهذا غير جيد لأنه يؤدي الى انخفاض ربحية المصرف بالنسبة لأصوله وانخفاض ايضاً كفاءة المصرف في إدارتها في استخدام أصولها بشكل الأمثل .

نسبة العائد على حقوق الملكية (RTE): ففي المصرف محل الدراسة كان معدل التغير السنوي لمعدل العائد على حقوق الملكية (RTE) متناقص في عام 2011 بنسبة بلغت 40.45% عن عام 2010، ثم تزايد خلال عام 2012 بنسبة زيادة بلغت 19.78% عن عام 2011، وانخفض في الأعوام 2013 و 2014 و 2015 بنسبة انخفاض بلغت 94.26% عن عام 2012، ثم تزايد خلال الأعوام 2016 و 2017 و 2018 بنسبة زيادة بلغت 531.58% عن عام 2015، وانخفضت خلال عام 2019 و 2020 بنسبة انخفاض بلغت 45.56% عن عام 2018، وتزايدت خلال الأعوام 2021 و 2022 و 2023 بنسبة زيادة بلغت 224.49% عن عام 2020، وبشكل عام انخفض معدل النمو لعام 2023 عن عام 2010 بنسبة انخفاض بلغت 54.31% وهذا مؤشر غير جيد لأن يشير الى انخفاض كفاءة المصرف في استخدام

مصادر التمويل الداخلية المتمثلة في حقوق المساهمين في تحقيق الأرباح، مما يؤدي الى توزيع اقل للأرباح على المساهمين.

معدل الرفع المالي (EM): ففي المصرف محل الدراسة كان معدل التغير السنوي لمعدل العائد الرفع المالي (EM) متناقص في عامي 2011 و 2012 بنسبة بلغت 6.87% عن عام 2010، ثم تزايد خلال عام 2013 بنسبة زيادة بلغت 3.86% عن عام 2012، وانخفض في الأعوام 2014 و 2015 بنسبة انخفاض بلغت 8.47% عن عام 2013، ثم تزايد خلال الأعوام 2016 و 2017 بنسبة زيادة بلغت 20.21% عن عام 2015، وانخفضت خلال عام 2018 و 2019 بنسبة انخفاض بلغت 15.14% عن عام 2017، وتزايدت خلال عام 2020 بنسبة زيادة بلغت 27.67% عن عام 2019، وانخفض في الأعوام 2021 و 2022 بنسبة انخفاض بلغت 4.90% عن عام 2020، وبشكل عام ازداد معدل النمو لعام 2023 عن عام 2010 بنسبة زيادة بلغت 18.80% وهذا مؤشر غير جيد لان يشير إلى أن المصرف يستخدم قدرا كبيرا من الديون مقارنة بحقوق الملكية لتمويل أصولها.

والشكل رقم 2 يوضح كل ما سلف ذكره:



ب. مؤشرات كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا:

تم قياس كفاءة التكاليف من خلال المؤشرات المتمثلة في النسب التالية: معدل هامش الربح PM، معدل التكاليف الى الإيرادات CTI، والجدول رقم 3 يوضح مؤشرات كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية محل الدراسة:

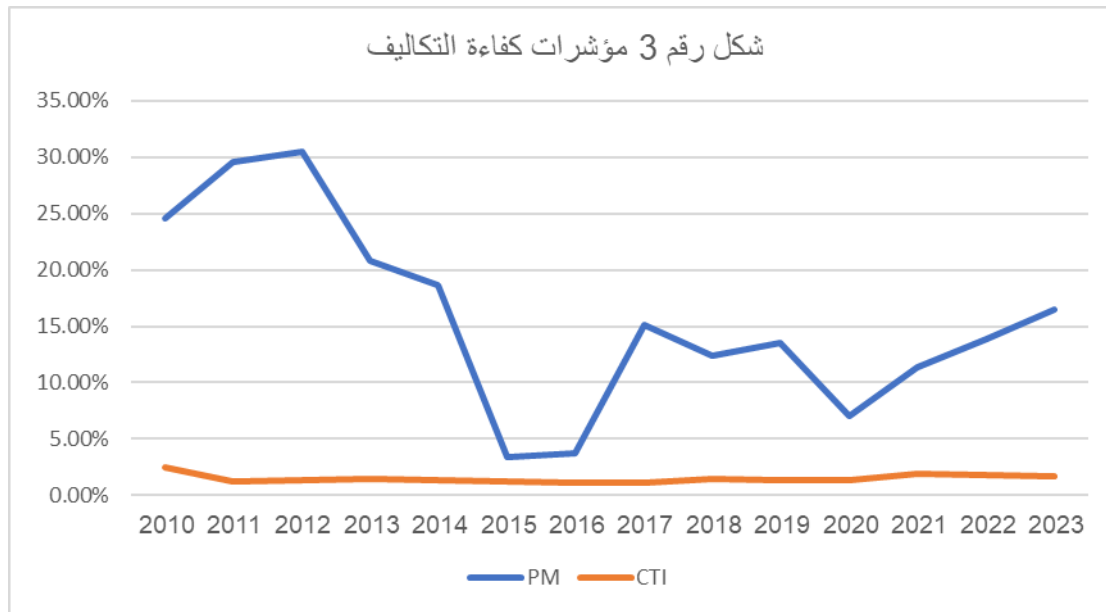
جدول رقم 3: مؤشرات قياس كفاءة التكاليف لفترة 2010 – 2023				
العام	PM	معدل التغير	CTI	معدل التغير
2010	%24.58	–	%2.44	–
2011	%29.59	%20.38	%1.21	(%50.41)
2012	%30.50	%3.08	%1.36	%12.40
2013	%20.82	(%31.74)	%1.49	%9.56
2014	%18.62	(%10.57)	%1.33	(%10.74)
2015	%3.45	(%81.47)	%1.20	(%9.77)
2016	%3.74	%8.41	%1.12	(%6.67)
2017	%15.16	%3.05	%1.08	(%3.57)
2018	%12.37	(%18.40)	%1.49	%37.96
2019	%13.54	%9.46	%1.39	(%6.71)
2020	%7.08	(%47.71)	%1.35	(%2.88)
2021	%11.31	%59.75	%1.92	%42.22
2022	%13.86	%22.55	%1.84	(%4.17)
2023	%16.47	%18.83	%1.70	(%7.61)
المتوسط	%15.79	–	%1.49	–

يتضح من الجدول رقم 3 والشكل رقم المتعلق مؤشرات قياس كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا أن :

معدل هامش الربح (PM): ففي المصرف محل الدراسة كان معدل التغير السنوي لمعدل هامش الربح (PM) متزايد في عامي 2011 و 2012 بنسبة بلغت %24.09 عن عام 2010، وانخفض في الأعوام 2013 و 2014 و 2015 بنسبة انخفاض بلغت %88.69 عن عام 2012 ثم تزايد خلال عامي 2016 و 2017 بنسبة زيادة بلغت %339.42 عن عام 2015، وانخفض في عام 2018 بنسبة انخفاض بلغت %18.40 عن عام 2017، ثم تزايد خلال عام 2019 بنسبة زيادة بلغت %9.46 عن عام 2018، وانخفضت خلال عام 2020 بنسبة انخفاض بلغت %47.71 عن عام 2019، وتزايدت خلال الأعوام 2021 و 2022 و 2023 بنسبة زيادة بلغت %132.63 عن عام 2020، وبشكل عام انخفض معدل النمو لعام 2023 عن عام 2010 بنسبة انخفاض بلغت %32.99 وهذا مؤشر غير جيد لأن يشير إلى انخفاض كفاءة المصرف في تسيير ومراقبة تكاليفه.

معدل التكاليف إلى الإيرادات (CTI): ففي المصرف محل الدراسة كان معدل التغير السنوي لمعدل التكاليف إلى الإيرادات (CTI) متناقص في عام 2011 بنسبة بلغت %50.41 عن عام 2010، ثم تزايد خلال عامي 2012 و 2013 بنسبة زيادة بلغت %38.93 عن عام 2011، وانخفض في الأعوام 2014 و 2015 و 2016 و 2017 بنسبة انخفاض بلغت %27.52 عن عام 2012، ثم تزايد خلال عام 2018 بنسبة زيادة بلغت %37.96 عن عام 2017، ثم انخفض خلال الأعوام 2019 و 2020 بنسبة انخفاض بلغت %9.4 عن عام 2018، ثم تزايد خلال عام 2021 بنسبة زيادة بلغت %42.22 عن عام 2020 وانخفضت خلال عامي 2022 و 2023 بنسبة انخفاض بلغت %11.46 عن عام 2021، وبشكل عام انخفض معدل النمو لعام 2023 عن عام 2010 بنسبة انخفاض بلغت %30.32 وهذا مؤشر جيد لأن يشير مدى كفاءة المصرف العالية في التحكم في تكاليفه.

والشكل رقم 3 يوضح كل ما سبق ذكره:



ثالثاً: اختبار الفرضيات:

- الفرضية الرئيسية: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل رأس المال على كفاءة الأداء التشغيلي بمصرف الجمهورية في ليبيا"، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر بين المتغيرين وكانت النتيجة كالتالي:

جدول (4) يبين القدرة التنبؤية لهيكل رأس المال على كفاءة الأداء التشغيلي

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسر)	R	R2	F	الدلالة	B	Beta	T	الدلالة	معامل تضخم التباين VIF
كفاءة الأداء التشغيلي	هيكل رأس المال	0.507	0.257	4.145	0.064	B0	0.507	2.036	064.	1.000
						B1				
						10.59				
						0.472				

من أجل معرفة العلاقة بين كفاءة الأداء التشغيلي والمتغير المفسر (هيكل رأس المال) تم استخدام الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبر فيه متغير هيكل رأس المال متغير تفسيري ومتغير كفاءة الأداء التشغيلي متغير تابع. أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار غير معنوي وذلك من خلال قيمة (F البالغة (4.145) بدلالة (0.064) أكبر من مستوى المعنوية (0.05). ويعني ذلك أنه لا يوجد أثر لهيكل رأس المال على كفاءة الأداء التشغيلي بمصرف الجمهورية في ليبيا، كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين للنموذج كان (1.000) أصغر من (3) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين متغيرات النموذج، وبهذا نرفض الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل رأس المال على كفاءة الأداء التشغيلي بمصرف الجمهورية في ليبيا".

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) على كفاءة الأرباح بمصرف الجمهورية في ليبيا. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر بين المتغيرين وكانت النتيجة كالتالي:

جدول (5) يبين القدرة التنبؤية لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) على كفاءة الأرباح

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسر)	R	R2	F	الدلالة	B	Beta	T	الدلالة	معامل تضخم التباين VIF
كفاءة الأرباح	الالتزامات الى حقوق الملكية	0.063	0.004	0.048	0.831	B1	0.063	0.218	831.	1.000
						0.040				
						B0				
						6.031				

من أجل معرفة العلاقة بين كفاءة الأرباح (EM – RTM – RTA – RTD - AU) والمتغير المفسر لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) تم استخدام الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبر فيه متغير لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) متغير تفسيري ومتغير كفاءة الأرباح (EM – RTM – RTA – RTD - AU) متغير تابع. أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار غير معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة (0.048) بدلالة (831). أكبر من مستوى المعنوية (0.05). ويعني ذلك أنه لا يوجد أثر لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) على كفاءة الأرباح (EM – RTM – RTA – RTD - AU)، كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين للنموذج كان (1.000) أصغر من (3) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين متغيرات النموذج. وبهذا ترفض الفرضية الأولى للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) على كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا".

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر بين المتغيرين وكانت النتيجة كالتالي:

جدول (6) يبين القدرة التنبؤية لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) على كفاءة التكاليف

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسر)	R	R2	F	الدلالة	B	Beta	T	الدلالة	معامل تضخم التباين VIF
كفاءة التكاليف	الالتزامات الى حقوق الملكية	0.514	0.264	4.302	0.060	B1	0.514	2.074	060.	1.000
						1.424				
						B0				
						14.977				

من أجل معرفة العلاقة بين كفاءة التكاليف (RTI – CTI) والمتغير المفسر لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) تم استخدام الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبر فيه متغير لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) متغير تفسيري ومتغير كفاءة التكاليف (RTI – CTI) متغير تابع. أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار غير معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة (4.302) بدلالة (0.060). أكبر من مستوى المعنوية (0.05). ويعني ذلك أنه لا يوجد أثر لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) على كفاءة التكاليف (RTI – CTI)، كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية

حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين للنموذج كان (1.000) أصغر من (3) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين متغيرات النموذج. وهذا ترفض الفرضية الثانية للدراسة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا".

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى الأصول) على كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر بين المتغيرين وكانت النتيجة كالتالي:

جدول (7) يبين القدرة التنبؤية لمعدل (الالتزامات الى الأصول) على كفاءة الأرباح

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسر)	R	R2	F	الدلالة	B	Beta	T	الدلالة	معامل تضخم التباين VIF
كفاءة الأرباح	الالتزامات الى الأصول	0.253	0.064	0.820	0.383	B0	0.253	0.905	383.	1.000
						B1				
						0.044				
						6.714				

من أجل معرفة العلاقة بين كفاءة الأرباح (EM – RTM – RTA –RTD - AU) والمتغير المفسر معدل (الالتزامات الى الأصول) تم استخدام الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبر فيه متغير معدل (الالتزامات الى الأصول) متغير تفسيري ومتغير كفاءة الأرباح (EM – RTM – RTA –RTD - AU) متغير تابع. أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار غير معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة (0.820) بدلالة (383). أكبر من مستوى المعنوية (0.05). ويعني ذلك أنه لا يوجد أثر لمعدل (الالتزامات الى الأصول) على كفاءة الأرباح (EM – RTM – RTA –RTD - AU)، كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين للنموذج كان (1.000) أصغر من (3) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين متغيرات النموذج. وهذا ترفض الفرضية الثالثة للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى الأصول) على كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا".

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى الأصول) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر بين المتغيرين وكانت النتيجة كالتالي:

جدول (8) يبين القدرة التنبؤية لمعدل (الالتزامات الى الأصول) على كفاءة التكاليف

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسر)	R	R2	F	الدلالة	B	Beta	T	الدلالة	معامل تضخم التباين VIF
كفاءة التكاليف	الالتزامات الى الأصول	0.591	0.349	6.425	0.026	B0	0.591	2.535	026.	1.000
						B1				
						0.448				
						17.485				

من أجل معرفة العلاقة بين كفاءة التكاليف (RTI – CTI) والمتغير المفسر لمعدل (الالتزامات الى الأصول) تم استخدام الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبر فيه متغير هيكل رأس المال (1) متغير تفسيري ومتغير كفاءة التكاليف (RTI – CTI) متغير تابع. أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار غير معنوي وذلك من خلال قيمة (F البالغة (6.425) بدلالة (0.026). أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وتفسر النتائج أن المتغير المفسر يفسر (34.9%) من التباين الحاصل في كفاءة التكاليف (RTI – CTI)، وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R²)، كما جاءت قيمة (Beta) التي توضح العلاقة بين معدل (الالتزامات الى الأصول) وكفاءة التكاليف (RTI – CTI) بقيمة (0.591). ذات دلالة إحصائية. ويعني ذلك أنه كلما زاد معدل (الالتزامات الى الأصول) بمقدار وحدة زاد كفاءة التكاليف (RTI – CTI) بمقدار (0.591) وحدة، وكذلك جاءت قيمة (B0) (17.485) وقيمة (B1) (0.448)، وهذا يدل على أنه كلما زاد معدل (الالتزامات الى الأصول) حدث زيادة في كفاءة التكاليف (RTI – CTI) بمقدار (0.448)، كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين للنموذج كان (1.000) أصغر من (3) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين متغيرات النموذج. وبهذا تقبل الفرضية الرابعة للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 ≤ α) لمعدل (الالتزامات الى الأصول) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا".

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 ≤ α) لمعدل (الالتزامات الى رأس المال) على كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر بين المتغيرين وكانت النتيجة كالتالي:

جدول (9) يبين القدرة التنبؤية لمعدل (الالتزامات الى رأس المال) على كفاءة الأرباح

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسر)	R	R ²	F	الدلالة	B	Beta	T	الدلالة	معامل تضخم التباين VIF
كفاءة الأرباح	الالتزامات الى رأس المال	0.148	0.022	0.268	0.614	B0	0.148	0.518	614.	1.000
						B1				
						6.239	0.056			

من أجل معرفة العلاقة بين كفاءة الأرباح (EM – RTM – RTA – RTD – AU) والمتغير المفسر لمعدل (الالتزامات الى رأس المال) تم استخدام الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبر فيه متغير معدل (الالتزامات الى رأس المال) متغير تفسيري ومتغير كفاءة الأرباح (EM – RTM – RTA – RTD – AU) متغير تابع. أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار غير معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة (0.268) بدلالة (0.614). أكبر من مستوى المعنوية (0.05). ويعني ذلك أنه لا يوجد أثر لمعدل (الالتزامات الى رأس المال) على كفاءة الأرباح (EM – RTM – RTA – RTD – AU)، كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين للنموذج كان (1.000) أصغر من (3) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين متغيرات النموذج. وبهذا ترفض الفرضية الخامسة للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05 ≤ α) لمعدل (الالتزامات الى رأس المال) على كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا".

الفرضية الفرعية السادسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى رأس المال) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر بين المتغيرين وكانت النتيجة كالتالي:

جدول (10) يبين القدرة التنبؤية لمعدل (الالتزامات الى رأس المال) على كفاءة التكاليف

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسر)	R	R2	F	الدلالة	B	Beta	T	الدلالة	معامل تضخم التباين VIF
كفاءة التكاليف	الالتزامات الى رأس المال	0.563	0.317	5.573	0.036	B0 15.090 B1 0.935	0.563	2.361	036.	1.000

من أجل معرفة العلاقة بين كفاءة التكاليف (RTI – CTI) والمتغير المفسر لمعدل (الالتزامات الى رأس المال) تم استخدام الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبر فيه متغير لمعدل (الالتزامات الى رأس المال) متغير تفسيري ومتغير كفاءة التكاليف (RTI – CTI) متغير تابع. أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار غير معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة (5.573) بدلالة (0.036). أصغر من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وتفسر النتائج أن المتغير المفسر يفسر (31.7%) من التباين الحاصل في كفاءة التكاليف (RTI – CTI)، وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2)، كما جاءت قيمة (Beta) التي توضح العلاقة بين معدل (الالتزامات الى رأس المال) وكفاءة التكاليف (RTI – CTI) بقيمة (0.563) ذات دلالة إحصائية. ويعني ذلك أنه كلما زاد معدل (الالتزامات الى رأس المال) بمقدار وحدة زاد كفاءة التكاليف RTI (– CTI) بمقدار (0.563) وحدة، وكذلك جاءت قيمة (B0) (15.090) وقيمة (B1) (0.935)، وهذا يدل على أنه كلما زاد معدل (الالتزامات الى رأس المال) حدث زيادة في كفاءة التكاليف (RTI – CTI) بمقدار (0.935). ويعني ذلك أنه يوجد أثر لمعدل (الالتزامات الى رأس المال) على كفاءة التكاليف (RTI – CTI)، كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين للنموذج كان (1.000) أصغر من (3) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين متغيرات النموذج. وبهذا تقبل الفرضية السادسة للبحث والتي تنص " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى رأس المال) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا ".

الفرضية الفرعية السابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) على كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر بين المتغيرين وكانت النتيجة كالتالي:

جدول (11) يبين القدرة التنبؤية لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) على كفاءة الأرباح

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسر)	R	R2	F	الدلالة	B	Beta	T	الدلالة	معامل تضخم التباين VIF
كفاءة الأرباح	حقوق الملكية الى اجمالي الودائع	0.654	0.428	8.974	0.011	B0 12.278 B1 1.053	0.654	2.996	011.	1.000

من أجل معرفة العلاقة بين كفاءة الأرباح (EM – RTM – RTA – RTD – AU) والمتغير المفسر لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) تم استخدام الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبر فيه متغير لمعدل (حقوق الملكية الى

اجمالي الودائع) متغير تفسيري ومتغير كفاءة الأرباح ($EM - RTM - RTA - RTD - AU$) متغير تابع. أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار غير معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة (8.974) بدلالة (0.011). أصغر من مستوى المعنوية (0.05). وتفسر النتائج أن المتغير المفسر يفسر (42.8%) من التباين الحاصل في كفاءة الأرباح ($EM - RTM - RTA - RTD - AU$). وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (R^2), كما جاءت قيمة (Beta) التي توضح العلاقة بين المعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) كفاءة الأرباح ($EM - RTM - RTA - RTD - AU$) بقيمة (0.654). ذات دلالة إحصائية. ويعني ذلك أنه كلما زاد المعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) بمقدار وحدة زاد كفاءة الأرباح ($EM - RTM - RTA - RTD - AU$) بمقدار (0.654) وحدة، وكذلك جاءت قيمة (B_0) (12.278) وقيمة (B_1) (1.053)، وهذا يدل على أنه كلما زاد المعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) حدث زيادة في كفاءة الأرباح ($EM - RTM - RTA - RTD - AU$) بمقدار (1.053). ويعني ذلك أنه يوجد أثر لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) على كفاءة الأرباح ($EM - RTM - RTA - RTD - AU$), كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين للنموذج كان (1.000) أصغر من (3) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين متغيرات النموذج. وبهذا تقبل الفرضية السابعة للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) على كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا".

الفرضية الفرعية الثامنة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر بين المتغيرين وكانت النتيجة كالتالي:

جدول (12) يبين القدرة التنبؤية لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) على كفاءة التكاليف

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسر)	R	R ²	F	الدلالة	B	Beta	T	الدلالة	معامل تضخم التباين VIF
كفاءة التكاليف	حقوق الملكية الى اجمالي الودائع	0.309	0.096	1.269	0.282	B_0	0.309	1.127	282.	1.000
						B_1				
						22.041				
						2.196				

من أجل معرفة العلاقة بين كفاءة التكاليف ($RTI - CTI$) والمتغير المفسر لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) تم استخدام الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبر فيه متغير لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) متغير تفسيري ومتغير كفاءة التكاليف ($RTI - CTI$) متغير تابع. أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار غير معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة (1.269) بدلالة (0.282). أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ويعني ذلك أنه لا يوجد أثر لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) على كفاءة التكاليف ($RTI - CTI$), كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين للنموذج كان (1.000) أصغر من (3) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين متغيرات النموذج. وبهذا ترفض الفرضية الثامنة للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا".

الفرضية الفرعية التاسعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) على كفاءة الارباح لمصرف الجمهورية بليبيا. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر بين المتغيرين وكانت النتيجة كالتالي:

جدول (13) يبين القدرة التنبؤية لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) على كفاءة الارباح

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسر)	R	R2	F	الدلالة	B	Beta	T	الدلالة	معامل تضخم التباين VIF
كفاءة الأرباح	حقوق الملكية الى اجمالي الأصول	0.420	0.176	2.569	0.135	B0	0.420	1.603	135.	1.000
						B1				
						10.123				
						0.941				

من أجل معرفة العلاقة بين كفاءة الأرباح (EM – RTM – RTA – RTD - AU) والمتغير المفسر لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) تم استخدام الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبر فيه متغير لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) متغير تفسيري ومتغير كفاءة الأرباح (EM – RTM – RTA – RTD - AU) متغير تابع. أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار غير معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة (2.569) بدلالة (0.135). أكبر من مستوى المعنوية (0.05). ويعني ذلك أنه لا يوجد أثر لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) على كفاءة الأرباح (EM – RTM – RTA – RTD - AU)، كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين للنموذج كان (1.000) أصغر من (3) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين متغيرات النموذج. وبهذا ترفض الفرضية التاسعة للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) على كفاءة الارباح لمصرف الجمهورية بليبيا".

الفرضية الفرعية العاشرة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة هذا الأثر بين المتغيرين وكانت النتيجة كالتالي:

جدول (14) يبين القدرة التنبؤية لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) على كفاءة التكاليف

المتغير التابع	المتغير المستقل (المفسر)	R	R2	F	الدلالة	B	Beta	T	الدلالة	معامل تضخم التباين VIF
كفاءة التكاليف	حقوق الملكية الى اجمالي الأصول	0.176	0.031	0.384	0.547	B0	0.176	0.620	547.	1.000
						B1				
						0.747				
						1.742				

من أجل معرفة العلاقة بين كفاءة التكاليف (RTI – CTI) والمتغير المفسر لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) تم استخدام الانحدار الخطي البسيط والذي اعتبر فيه متغير لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) متغير تفسيري ومتغير كفاءة التكاليف (RTI – CTI) متغير تابع. أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن نموذج الانحدار غير معنوي وذلك من خلال قيمة (F) البالغة (0.384) بدلالة (0.547). أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، ويعني ذلك أنه لا يوجد أثر لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) على كفاءة التكاليف (RTI – CTI)، كما يوضح الجدول نتائج اختبار التعددية الخطية حيث كشفت النتيجة أن عامل تضخم التباين للنموذج كان (1.000) أصغر من (3) مما

يشير إلى عدم وجود مشكلة التعددية الخطية بين متغيرات النموذج. وهذا ترفض الفرضية العاشرة للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا".

4. النتائج والتوصيات:

خلصت دراسة حالة مصرف الجمهورية في الفترة الممتدة من عام 2010 الى عام 2023 لمجموعة من النتائج والمتمثلة في النقاط التالية:

أولاً- النتائج المتعلقة بمؤشرات هيكل راس المال لمصرف الجمهورية بليبيا:

- زيادة الاعتماد على التمويل بالدين نتج عنها مدفوعات فوائد اعلى مما قد يعرض المصرف محل الدراسة الى الصدمات ويضعف قدرتها على السداد.
- أن البنك يعتمد في نشاطاته على التمويل الذاتي أكثر من اعتماده على الديون وهذا مؤشر جيد، ولكن هناك مؤشر غير جيد هو زيادة هذه النسبة بمعدل 51.71% عن عام 2010 وهناك مخاوف من زيادتها في المستقبل وكسر الحد المعقول مما يشكل خطر أن تكون مديونية البنك أكبر من أصوله.
- زيادة الاعتماد بشكل كبير باستخدام الدين في تمويل عملياته الجارية مقارنة براس المال، وهذا مؤشر غير جدا.
- انخفاض الاعتماد بالتمويل بأموال حقوق الملكية مقارنة بالاعتماد على الودائع في تمويل أنشطة واستثمارات البنك التجارية.
- انخفاض النسبة المئوية التي سيحصل عليها المساهمين من اجمالي الاصول في حالة تصفية البنك التجاري.

ثانياً: النتائج المتعلقة بمؤشرات كفاءة التشغيل لمصرف الجمهورية بليبيا:

- أ. النتائج المتعلقة بكفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا:
 - انخفاض قدرة البنك التجاري إلى تحقيق الإيرادات من الفوائد، وانخفاض مؤشر استعمال الأفضل للأصول.
 - انخفاض كفاءة المصرف في تسيير وتوظيف موارده المتاحة وانخفاض العوائد المحققة من عملية استثمار الودائع.
 - انخفاض كفاءة إدارة المصرف في تشغيل أصوله بشكل يحقق أعلى مستوى من الربحية.
 - انخفاض كفاءة المصرف في استخدام مصادر التمويل الداخلية المتمثلة في حقوق المساهمين في تحقيق الأرباح، مما يؤدي الى توزيع اقل للأرباح على المساهمين.
 - المصرف يستخدم قدرا كبيرا من الديون مقارنة بحقوق الملكية لتمويل أصولها.
- ب. النتائج المتعلقة بكفاءة التكاليف:
 - انخفاض كفاءة المصرف في تسيير ومراقبة تكاليفه.
 - كفاءة المصرف عالية في التحكم في تكاليفه.

ثالثاً: نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

توصلت النتائج الإحصائية في ضوء ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسة التي تتمثل في الآتي:

- رفض الفرضية الرئيسية للدراسة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل رأس المال على كفاءة الأداء التشغيلي لمصرف الجمهورية بليبيا".
- رفض الفرضية الفرعية الأولى للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) على كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا".
- رفض الفرضية الفرعية الثانية للدراسة والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى حقوق الملكية) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا".
- رفض الفرضية الفرعية الثالثة للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى الأصول) على كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا".
- قبول الفرضية الفرعية الرابعة للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى الأصول) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا"، أنه كلما زاد معدل (الالتزامات الى الأصول) بمقدار وحدة زاد كفاءة التكاليف (CTI – RTI) بمقدار (591). وكلما زاد معدل (الالتزامات الى الأصول) حدث زيادة في كفاءة التكاليف (CTI – RTI) بمقدار (448).
- رفض الفرضية الفرعية الخامسة للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى رأس المال) على كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا".
- قبول الفرضية الفرعية السادسة للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (الالتزامات الى رأس المال) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا"، كلما زاد معدل (الالتزامات الى رأس المال) بمقدار وحدة زاد كفاءة التكاليف (CTI – RTI) بمقدار (563). وحدة، وكلما زاد معدل (الالتزامات الى رأس المال) حدث زيادة في كفاءة التكاليف (CTI – RTI) بمقدار (935).
- قبول الفرضية الفرعية السابعة للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) على كفاءة الأرباح لمصرف الجمهورية بليبيا"، ويعني ذلك أنه كلما زاد معدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) بمقدار وحدة زاد كفاءة الأرباح (AU – RTD – RTA – EM) بمقدار (654). وحدة، وكلما زاد معدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) حدث زيادة في كفاءة الأرباح (EM – AU – RTD – RTA – EM) بمقدار (1.053).
- ترفض الفرضية الفرعية الثامنة للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الودائع) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا".

- رفض الفرضية الفرعية التاسعة للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \leq \alpha$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) على كفاءة الارباح لمصرف الجمهورية بليبيا".
- رفض الفرضية العاشرة للبحث والتي تنص "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05 \leq \alpha$) لمعدل (حقوق الملكية الى اجمالي الأصول) على كفاءة التكاليف لمصرف الجمهورية بليبيا".

رابعاً: توصيات الدراسة:

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تتمثل في الآتي:

- الابتعاد عن زيادة الاعتماد على التمويل بالدين.
- زيادة الاعتماد بالتمويل بأموال حقوق الملكية.
- تعزيز قدرة المصرف التجاري إلى تحقيق الإيرادات من الفوائد، استعمال الأفضل للأصول.
- استغلال وتوظيف الموارد المتاحة.
- تشغيل أصول بشكل يخدم قدرة المصرف على تحقيق أعلى مستوى من الربحية.
- زيادة وتعزيز قدرة إدارة المصرف في مراقبة تكاليفه.

5. المراجع

- الباز، ماجد مصطفى علي، (2018) بعنوان "إطار تطبيقي ورؤية محاسبية لتحليل أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك التجارية في الأسواق الصاعدة: أدلة من القطاع المصرفي المصري 2007-2016"، مجلة الفكر المحاسبي جامعة عين شمس، المجلد 22، العدد 2، ص ص 80 – 132.
- الزبيدي وسلامة، حمزة، وحسين، (2014) بعنوان "اختبار أثر بعض العوامل المحددة لهيكل رأس المال دراسة تحليلية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية 2003-2007"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد 28، العدد 1، ص ص 27 – 70.
- النعيمي والتميمي، عدنان، راشد، (2008) بعنوان "التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة"، الطبعة الأولى، دار اليازوردي، الأردن.
- الشيخ، فهد مصطفى، (2008) بعنوان "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار النشر رام الله فلسطين.
- الصالح والبراك، فاطمة نبيل، محمد بن سعد، (2024) بعنوان " اثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية المدرجة في السوق المالي السعودي"، المجلة العربية للإدارة، المجلد 44، العدد 3، ص ص 215 – 230.
- برودي ويوسفي، نعيمة، كريمة، (2021) بعنوان " اثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في دول الخليج - دراسة قياسية باستعمال نماذج البائل خلال الفترة 2013 – 2019"، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 7، العدد 2، ص ص 176 – 195.
- البطراني، رنا محمد، (2017) بعنوان: "الكفاءة التشغيلية للقطاع المصرفي المصري: دراسة تطبيقية خلال الفترة 2010-2014"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية جامعة حلوان مصر، المجلد 31، العدد 1، ص ص 1 – 31.
- بعيوات، محمد خالد، (2020) بعنوان "هيكل رأس المال وتأثيره على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين – دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين.
- بعيوات، محمد خالد، (2020) بعنوان "هيكل رأس المال وتأثيره على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين.
- بلجيلالي، فتحية، (2021) بعنوان "تقييم الكفاءة التشغيلية للبنوك التجارية باستخدام نظام دوبونت DUPONT دراسة حالة البنوك الجزائرية 2015 – 2018"، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 60، العدد 20، ص ص 47 – 58.
- بن بعبش، سلمان، (2024) بعنوان "تحليل هيكل رأس المال، الربح والمخاطرة في البنوك ذات الشبائيك الإسلامية بالجزائر"، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- بورقيبة، شوقي، (2011) بعنوان "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية مقارنة"، أطروحة دكتوراه، الجامعة الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر.

- بوطويل، عبدالرؤف، (2014) بعنوان " اثر هيكل راس المال على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة مطحنة القمح الذهبي - مجمع اسعادي بالعلمة سطيف"، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- جعدي وسليمان، شريفة، ناصر، (2013) بعنوان "قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة بالجزائر - دراسة تطبيقية خلال الفترة (2006 - 2010)، مجلة الباحث، العدد 12، ص ص 159 - 164.
- جودة، احمد ناظر محمد، (2022) بعنوان: "أثر تكلفة هيكل رأس المال على الأداء المالي - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير، جامعة القدس فلسطين.
- زغبة ونعيجة، طلال، رزقية أحلام، (2020) بعنوان "قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية - دراسة تطبيقية خلال الفترة (2012-2017)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 2، ص ص 287 - 306.
- زوباري، ريم، (2023) بعنوان "أثر هيكل راس المال على ربحية المصارف دراسة مقارنة بين المصارف التجارية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة الجامعة الوطنية الخاصة، المجلد 1، العدد 1، ص ص 53 - 83.
- ساسي وبن حيلة، بثينة، رباب، (2023) بعنوان " قياس الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية" - دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية"، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- عمان، احمد، (2019) بعنوان " دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية - دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2010 - 2015)"، مجلة أفاق للبحوث والدراسات المركز الجامعي ايليزي، العدد 3، ص ص 179 - 195.
- الموقع الرسمي لمصرف الجمهورية [/https://www.jbank.ly/home.asp/about-us](https://www.jbank.ly/home.asp/about-us)
- التقرير المالي لمصرف الجمهورية في ليبيا في الفترة المالية الممتدة من 2010 الى 2023.
- Fabozzi , Frank J. And Pamela P. Peterson (2003) Financial Analysis .Published By John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.